



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمداوالات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2014 - العدد: 11

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 25 صفر 1436

الموافق 18 ديسمبر 2014

# فهرس

- محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة ..... ص 03
- أسئلة شفوية.

## محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة

المنعقدة يوم الخميس 25 صفر 1436

الموافق 18 سبتمبر 2014

الرئاسة: السيد جمال قيقان، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الموارد المائية.

## إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

معالي الوزير،

إن العناية الصحية للمواطنين والتكفل الجيد بهم وتخفيف تكاليف العلاج وتحسين الظروف، تبقى من أولويات الدولة وأحد محاور برنامج فخامة رئيس الجمهورية. لكن بعض المواطنين، ولاسيما مرضى القصور الكلوي، على مستوى العيادات الخاصة، يعانون من عدة مشاكل منها:

- تقليص عدد ساعات الغسيل (أي التصفية) من أربع (04) ساعات إلى ثلاث (03) ساعات خلال الحصة.
- انعدام الفحص الطبي والعناية الطبية لهؤلاء المرضى؛
- وبعض العيادات لا تتوفر على طاقم طبي مؤهل، مما تسبب في ارتفاع عدد الوفيات على مستوى بعض العيادات التي تتجاهل الشروط والمقاييس التي يتطلبها هذا الاختصاص.
- فيما يخص النقل على مستوى تلك العيادات، هنالك اكتظاظ لهؤلاء المرضى أثناء نقلهم، ومعظم العيادات لا تتوفر على العدد الكافي من السيارات، ناهيك عن مواصفات تلك السيارات التي يتطلبها نقل مثل هؤلاء المرضى.

معالي الوزير،

السؤال المطروح:

- ما هي الآليات التي تمكن مصالح الضمان الاجتماعي من مراقبة تلك العيادات التي تتجاهل وتتهرب من التزاماتها؟
- وما هي الإجراءات المتخذة في حق العيادات المخلة بالتزاماتها؟

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، عملاً بأحكام المادة 134 من الدستور والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد حسني سعيدي لي طرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فليفضل مشكوراً.

السيد حسني سعيدي: شكراً للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا التالي نصه:

الاستعمال الإجباري لمخزون مسحوق البيكاربونات في عملية تصفية الدم المعترف به والأصح، بدلا من الأنواع الأخرى من المواد التي كانت تستعمل سابقا. وتجدر الإشارة إلى أن كل مراكز تصفية الدم الخاصة والمتعاقدة، هي حائزة على ترخيص فتح المركز، مسلمة من طرف المصالح المختصة لوزارة الصحة، بعد توفيرها كل الشروط والمعايير المنصوص عليها في النصوص التنظيمية الخاصة بها.

أما بخصوص مراقبة مطابقة سير هذه المراكز، فهي ممارسة من قبل المصالح المختصة، التابعة لوزارة الصحة على أساس معايير تنظيمية للمرسوم التنفيذي رقم 07-321، المؤرخ في 02 أكتوبر 2007، المتضمن تنظيم المؤسسات الاستشفائية الخاصة وسيرها، والقرار الوزاري المؤرخ في 25 فبراير 1995، المعدل والمتمم، الذي يحدد المعايير التقنية والصحية، وكذا شروط سير واستغلال مراكز تصفية الدم الخاصة.

كما تمارس صناديق الضمان الاجتماعي رقابة مراكز تصفية الدم الخاصة، من حيث مطابقة تطبيق الاتفاقية المبرمة معها والتأكد من نوعية التكفل بالمؤمن لهم اجتماعيا. وفي هذا الإطار يتم إجراء عملية المراقبة قبل إمضاء الاتفاقية وخلال تطبيقها على مستوى الوكالات المحلية، وذلك من طرف فرق تابعة للصندوق، مكونة من أطباء مستشارين وأعاون إداريين؛ ويقوم الأطباء المستشارون بزيارات فجائية للمراكز المتعاقدة وإعداد تقارير معاينة، وعند ملاحظة نقائص يتم إعداد المركز المعني لرفعها، وفي حالة الاستمرار يمكن تطبيق عقوبات قد تصل إلى فسخ الاتفاقية، علما أن عدة حالات تم حلها وديا، كما توجد عملية زيارات المؤمن لهم اجتماعيا في منازلهم، لغرض التعرف على انشغالاتهم.

وختاما، أعلم مجلسكم الموقر على مصادقة الحكومة على مشروع مرسوم تنفيذي، يحدد الاتفاقية النموذجية المبرمة بين هيئات الضمان الاجتماعي ومراكز تصفية الدم الخاصة ينص - لاسيما - على:

1 - التزام مراكز تصفية الدم، طبقا للمعايير والمعطيات العلمية والدولية، في مجال احترام قواعد أخلاقيات الطب، وتأهيل المستخدمين والتجهيزات ومواد الاستهلاك، والأدوية الواجب توفيرها للمريض، واحترام العلاج الخاص بتصفية الدم، والفحوصات الواجب إنجازها بالنسبة لكل

- وهل هنالك آليات لدى مصالح الضمان الاجتماعي، للاتصال بالمرضى أو القيام بالزيارات الميدانية أثناء التصفية، للوقوف على مدى احترام أصحاب هذه العيادات الخاصة لدفتر الشروط؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حسني سعدي؛ الكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، بداية، أود أن أشكر السيد حسني سعدي، عضو مجلسكم الموقر، على سؤاله المتعلق بالعناية الصحية بالمواطنين المصابين بالقصور الكلوي ونوعية العلاج المقدم لهم، الذي يتيح لي الفرصة لأعرض عليكم أهم عناصر هذا الملف، في الجانب المتعلق بالاتفاقية المبرمة بين هيئات الضمان الاجتماعي ومراكز تصفية الدم الخاصة وكذا آفاق هذه الاتفاقية.

يجدر التذكير أنه تم الشروع في إبرام اتفاقيات بين صناديق الضمان الاجتماعي ومراكز تصفية الدم الخاصة الجوارية، المطابقة، ابتداء من نهاية التسعينيات، قصد السماح للمؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، المصابين بالقصور الكلوي المزمّن بالاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير في مجال تصفية الدم؛ وهذا تدعيما للخدمات الصحية المماثلة، المقدمة مجانا من قبل المؤسسات العمومية للصحة؛ ويستفيد حاليا من مزايا هاته الاتفاقيات حوالي 50% من العدد الإجمالي للمرضى الخاضعين لتصفية الدم، أي ما يقارب 8000 مريض على مستوى 129 مركز تصفية دم متعاقد، وعرفت هذه الاتفاقيات تطورات في العشرية الأخيرة سمحت بإدخال عدة التزامات على عاتق مراكز تصفية الدم، لضمان نوعية العلاج للمؤمن لهم اجتماعيا؛ ونذكر منها ضرورة وجود طبيب مختص في أمراض الكلى على مستوى المركز المتعاقد، والتكفل بالأدوية الأساسية لعلاج فقر الدم، الناجم عن المرض الكلوي، وكذا

الزيتون أو أي تاجر يمكنه أن ينشئ عيادة ويتحصل على الاعتماد، وغرضه هو تجاري وليس مساعدة المرضى أو شيئاً آخر، فهو يتحایل حصة واحدة تقدر بساعة وتكلف 1400 دج، تخيل ذلك في كل عيادة، فيها تقريبا 80 مريضا وتكون الفاتورة بـ 20 مليون، يأخذها دون مقابل عن كل يوم من الدولة.

فلهذا أن الأوان لكي نراقب هذه العيادات ونسهر على إمكانياتنا، هل تذهب إلى مرضانا بطريقة صحيحة أم لا؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على هذا التعقيب.

السيد الوزير: أشكر السيد العضو المحترم على اهتمامه بهذه القضية، وكن على يقين أن مصالح الوزارة، خصوصا صندوق الضمان الاجتماعي، لا تبخل بأي مجهود، والدليل على ذلك أنها تقوم بالتفتيشات الفجائية لهاته العيادات، وعندما تلاحظ أن هناك خللا أو عدم احترام الاتفاقية تكون فيه إجراءات، إما يخاطبونهم بالتي هي أحسن، وإذا كان هناك اتفاق، وأنا ذكرتها في التقرير، تكون الحلول ودية، أما إذا كان فيه تراجع من طرف هؤلاء أرباب العيادات، سيكون فسخ العقد معهم، وذكرناهم بخصوص اهتمامك الذي كنت قد قدمته وقد بلغته لمسؤولي الضمان الاجتماعي، حتى يكثفوا الزيارات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع التجارة والكلمة للسيد صالح دراجي لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد صالح دراجي: بعد بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله؛  
السيد رئيس الجلسة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
الحضور الكريم،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مريض في إطار المتابعة الخاصة، بما في ذلك السهر على اتخاذ التدابير الضرورية، بالاتصال مع المؤسسات العمومية للصحة، قصد استفادة المرضى المؤهلين من عملية زرع الكلى.

2 - الأحكام المتعلقة بمراقبة الممارسة من طرف هيئات الضمان الاجتماعي، في إطار الاتفاقية.  
تلكم هي عناصر الإجابة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد حسني سعيدي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد حسني سعيدي: شكرا معالي الوزير على الإجابة الواضحة، الغرض من السؤال - معالي الوزير - ليس بيان تقصير الدولة في هذا المجال تجاه هذه الفئة من المرضى، فالدولة وفرت كل الوسائل وأعطت كل الإمكانيات لهذه الفئة، للتكفل بهم صحيا وبعناية، حسب المقاييس التي هي موجودة في دفتر الشروط.

لا يخفى عليك - السيد معالي الوزير - بأن هذه الفئة تقدر بحوالي 15000 مريض بالقصور الكلوي، وتسجل المصالح الاستشفائية في كل سنة 2000 حالة قصور كلوي، هذه الفئة ليست صغيرة - كما يتصورها البعض - فهي تعاني وأغلبها شيوخ وعجزة، وهم لا يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم، في حالة تقصير تلك العيادات الخاصة، وأقول البعض منها، حتى نكون موضوعيين، ليس جميع العيادات، ولكن البعض منها، خاصة في شهر رمضان إذ تقلص عدد ساعات التصفية من 4 ساعات إلى 3 ساعات، وهذا يؤدي بهؤلاء إلى تقليص العلاج، وخاصة بالبيكاربونات التي تعالج بها هذه الفئة في عملية التصفية، وهذه العيادات تضخم الفواتير باحتساب 4 ساعات عوض 3 ساعات، وفي هذا المجال نريد من الدولة أنها حين تصرف الأموال تتبعها، لأن الدولة لم تقصر في هذا المجال، وأعطت كل الإمكانيات والأليات، حتى تتكفل بهذا المجال، ولكن بعض العيادات تتحایل على صندوق الضمان الاجتماعي، وخاصة في تضخيم الفواتير، وبودنا من أجل المصلحة العامة أن تكون المراقبة الدائمة، لأنه لا يخفى عليكم أن مثل هذه العيادات لم يؤسسها أهل الاختصاص، بل هناك من يبيع

والكلمة الآن للسيد وزير التجارة للرد على هذا السؤال،  
فليتفضل مشكوراً.

السيد وزير التجارة: شكراً سيدي رئيس الجلسة.  
سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،  
السلام عليكم.

بداية، الشكر للسيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة  
المحترم، على سؤاله الهام الذي أتاح لي الفرصة اليوم  
للحديث عن بعض الإجراءات المتخذة من طرف وزارة  
التجارة، في مجالات الرقابة وقمع الغش وتنظيم السوق  
وكذا تأطير التجارة الخارجية.

سيدي،

فيما يتعلق بالشق الأول من سؤالكم، المتعلق بالرقابة  
على المطاعم المتواجدة على مستوى الطريق السيارة، تجدر  
الإشارة إلى أن نشاط الإطعام الكامل يعتبر نشاطاً مقنناً.  
ويتوجب توفير الشروط اللازمة بالمحل، قبل الشروع في  
النشاط لضمان النظافة والأمن، ومن بينها تواجد دورات  
مياه لائقة ومتطابقة للمواصفات وتوفير أماكن نظيفة لإعداد  
الوجبات مع تجهيزات ملائمة.

بالنسبة للمطاعم داخل المحطات، الواقعة على مستوى  
الطريق السيارة، فهي حديثة النشأة وهي تابعة لمؤسسة تسيير  
المحطة التي تقوم بتأجيرها.

ويقع على عاتق المستأجر مسؤولية توفير الشروط اللازمة،  
من أجل الحصول على رخصة لممارسة النشاط، من حيث  
المساحة والتجهيزات والمعدات اللازمة وكذا شروط الأمن.  
بينما يقع تسيير باقي المرافق، مثل دورات المياه على  
عاتق مؤسسة تسيير المحطة.

أما بالنسبة لاستغلال الطريق السيارة في بيع وجبات  
بسيطة للمسافرين، من طرف بعض التجار غير الشرعيين،  
فإن مراقبتهم تتطلب التنسيق مع مصالح قطاعات وزارية  
أخرى: التجارة، الأمن الوطني، والدرك الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة التجارة بصدد توجيه تعليمة  
إلى كل مديرياتها، على مستوى الولايات التي يمر عبرها  
الطريق السيارة، من أجل إدراج المطاعم القانونية في برامج  
الرقابة والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، لمحاربة  
المطاعم غير الشرعية، وهذا للحد من مشكل نقص النظافة  
وتجنيب المستهلك أي مخاطر.

سيدي الوزير،

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68  
و71 من القانون العضوي رقم 02-99، المؤرخ في 08  
مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني  
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما  
وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة  
نص السؤال الشفوي الآتي:

معالي الوزير المحترم،

يكتسي قطاع التجارة أهمية بالغة في حياة المواطنين،  
لذا فعلى الدولة تكريس كل القوانين وتطبيقها الفعلي في  
الميدان، من أجل تنظيم الأسواق وحماية المستهلك على  
وجه الخصوص.

سيدي الوزير،

رغم الإمكانيات التي وضعتها الدولة لتطوير هذا القطاع  
الحساس، نلاحظ يومياً خروقات في تنظيم الأسواق، وذلك  
بعدم احترام القوانين المعمول بها تجاه راحة واطمئنان  
المستهلك ورغم صدور قانون حماية المستهلك، فإنه في  
الميدان نلاحظ غياب الصرامة في تطبيق القانون والتعليمات  
وكذا نقص فادح في مراقبة النوعية والمحلات التجارية  
بمختلف أنواعها.

سيدي الوزير،

1 - كيف تفسرون وجود مطاعم، لاسيما على مستوى  
الطريق السيارة، شرق غرب، دون احترام أدنى شروط  
النظافة، في غياب دورات مياه لائقة، وكذلك كيفية  
إعداد وتقديم الوجبات للمسافرين؟

سيدي الوزير،

2 - هل فكرتم في تقنين واحترام مواقيت فتح وغلق  
المحلات التجارية طوال الأسبوع، لكي يتمكن المواطن  
من اقتناء حاجياته في أي وقت في اليوم؟

سيدي الوزير،

3 - إلى متى يتم السماح لبعض التجار باستيراد  
بضائع لا تعد من الضروريات للمستهلك مثل: المايونيز،  
الكيوي، الكبريت، أعواد الأسنان والبصل والزيتون،  
بحيث يعد استيراد هذه المواد زيفاً للعملة الصعبة.  
لكم مني، سيدي الوزير، كامل الامتنان، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد صالح دراجي؛

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد صالح دراجي هل يريد التعقيب على جواب الوزير؟

السيد صالح دراجي: شكرا سيدي رئيس الجلسة. أشكر السيد الوزير على الإجابة الوافية؛ أنا على يقين - سيدي الوزير - أن قطاعكم ليس سهلا، لأن هناك عادات سيئة على مستوى هذا القطاع وحتى المستهلك والتاجر لهما عادات سيئة.

ما تقولونه - سيدي الوزير - صحيح، لكن الواقع غير هذا، ذكرت لكم حالة مطعم صراحة، من عادتي أن أسافر بالسيارة من العاصمة إلى بجاية وقبل أن أطرح هذا السؤال لم أرد أن أجمال في طرح السؤال.

غالبا ما أتوقف عند هذا المطعم، والله العظيم، إذا دخلت دورة المياه، سيدي الوزير، ومن كان يشتكي من الحساسية، لا بد فورا من إحضار رجال الحماية المدنية!! هذا يحدث في الطريق السيارة، هذا أمر فظيع! المواطن يشعر بذلك، وطلبت من البائع أن يعد لي لمجة فرفض، قال لي ليس لدي الوقت! هذا واقع وأمر غير طبيعي؛ لو نقارن هذا مع دول أخرى في العالم؟! أنت وزير في بداية مشوارك، سافرت عبر أنحاء العالم وتفهم ما يحدث هناك، لا بد علينا أن نكون مثل الدول المجاورة أو على الأقل دول البحر الأبيض المتوسط. وما أردت قوله هو تقنين مواقيت فتح وغلق المحلات، في جميع أنحاء العالم، يبدو لي أن التاجر يجب عليه أن يمضي عقدا، إذا أردت أن أشتري خبزا باكرا عند محل وكان مغلقا، ليس لديه الحق أن يفعل ذلك!

أنهض على الساعة الثامنة والنصف وأذهب لشراء بعض الحلوى فأجد المحل مغلقا، ليس معقولا! أذهب عند الحلاق نفس الشيء، هذه ليس تجارة حرة! التاجر في خدمة المواطن، نعم الصيدليات هي مقننة لكن ماذا عن بقية التجار في فرنسا، التاجر يجب عليه أن يكون محله مفتوحا من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة ليلا، إذا أراد أن يتنقل إلى مكان ما فهناك من يستخلفه.

إذن، هذه الأمور لا بد لها من القوانين ويجب تطبيقها في الميدان، هذه حقيقة نعيشها كل يوم.

أما فيما يخص المنتجات التي تحدثت عنها منذ قليل، يبدو لي أن من يريد جلب منتجات ليست ذات أولوية للمواطن، فما عليه إلا أن يأتي بما يريد بالعملة الصعبة في

مع ذلك، تبقى مصالح الرقابة لوزارة التجارة دوما في الميدان، لمراقبة أنشطة الإطعام، حيث سجلت في إطار مراقبة قطاع الإطعام، خلال موسم الإصطياف فقط لسنة 2014، ما يفوق 14.500 تدخل، نتج عنها تحرير أكثر من 2800 محضر قضائي ضد المخالفين وحجز 2.8 طن من المواد الغذائية غير صالحة للاستهلاك وغلق 134 محلا تجاريا.

أما فيما يخص سؤالكم حول إمكانية تقنين مواقيت فتح وغلق المحلات التجارية طوال الأسبوع، فطبقا لأحكام القانون رقم 08-04، المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم، بقانون رقم 13-06، المؤرخ في 23 يوليو 2013، لاسيما المادة 22 منه، فقد تم استحداث نظام المداومة لتنظيم وتأطير فترات التوقف عن ممارسة الأنشطة التجارية أثناء العطل السنوية الأسبوعية وخلال الأعياد الرسمية لبعض أنشطة الإنتاج، التوزيع والخدمات، بهدف ضمان التموين المنتظم للسكان بالمنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الواسع.

أما فيما يخص سائر أيام السنة، فإن مواقيت غلق وفتح المحلات التجارية تخضع لمبدأ حرية ممارسة التجارة، باستثناء الصيدليات التي تعمل بنظام المداومة، وذلك طبقا لتعليمات وزارة الصحة.

وبخصوص سؤالكم الأخير حول استيراد بعض البضائع التي لا تعتبر - حسب تقديركم - من الضروريات، فتجدر الإشارة هنا إلى أنه من المبادئ الأساسية للتجارة الخارجية، لكل دول العالم بما فيها الجزائر، هو مبدأ حرية التجارة، الذي لا يمكن أن نخالفه ولا نتخالفه أي دولة في المنظومة التجارية الدولية، لكن بالمقابل، فإن المواد النهائية الموجهة للاستهلاك والتي يمكن اعتبارها من الكماليات بالنسبة للمستهلك، فهي غير معنية بالتخفيضات الجمركية أو أي تسهيلات أخرى، حيث تخضع عند الاستيراد للنسبة القصوى من الحقوق والرسوم الجمركية، كما أن هذا النوع من المنتجات تم تأطيره وإخضاعه إلى متابعة صارمة ودقيقة، في إطار النظام التفضيلي، ضمن اتفاقية التبادل الحر للجزائر؛ وبالتالي فهي مدرجة في القائمة السلبية للمواد التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية، في إطار الاتفاقية التجارية للمنطقة العربية للتبادل التجاري الحر، وشكرا على كرم الإصغاء.

نتكلم عن التجار نستهدف دائما الخباز، طبعا الخباز عنده مواقيت الفتح والغلق، وكذلك الحلاق ولكن وزارة التجارة لا دخل لها فهذه من صلاحيات الجماعات المحلية.

أما فيما يخص قضية التجارة الخارجية، هذا النقاش عميق وربما هونقاش شبه سياسي، إذا رجعنا إلى السنوات التي مضت وكانت هناك لجنة في وزارة التجارة تحدد المواد التي يجب أن يستهلكها الجزائري والمواد التي لا يجب أن يستهلكها.

حين تكلمتم عن «المايونيز» وعن «الزيت»، ربما الجزائريون يتفقون معك، ولكن القضية لن تتوقف هنا فقط، بل سنذهب إلى أمور أخرى، وأنا قلتها عدة مرات، أتحدك أن تقول لشاب أو شابة جزائرية في 2014، لا بد أن ترتدي هاتاه الملابس وليس تلك، يجب أن تمشي هكذا وتأكل هذا! لقد دخلنا الآن في مرحلة جديدة، لا بد أن يتكيف الاقتصاد الوطني مع احتياجات ومطالب الشعب الجزائري، وهذا ليس بغلق التجارة الخارجية، ولكن بإنعاش الاقتصاد الوطني، لا بد أن نعش الاقتصاد الوطني وهذا ما نتمناه، لا بد أن يكون نمو الاقتصاد الوطني قويا حتى يكون الإنتاج الوطني قويا.

بالنسبة لي هذا هو الجواب، لا يجب أن نعطي إجابة إدارية لمشكل اقتصادي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقي دائما مع قطاع التجارة والكلمة للسيد محمود زيدان الذي ينوب عني في قراءة سؤال الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد محمود زيدان (نيابة عن السيد جمال قيقان):

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي للسيد وزير التجارة:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68

و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08

مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني

السوق الموازية، ولكن ليس باللجوء لخزينة الدولة، لجلب البصل، فماذا سيفعل ناس تسمسيلات وتيارت والحروش المختصين بزراعة البصل والثوم؟ ونفس الشيء بالنسبة للزيتون، أنا عندما أشتري حاجياتي في السوق، أشتري ما هو وطني وعلى أساس مبدأ.

وحدث لي يوما أنني رأيت نوعا من الزيتون، فقلت له هل هذا منتج جزائري أم لا؟ فقام بوزنه ووضع في كيس، ثم قال لي إنه ليس منتج جزائريا، فلم أرد أخذه.

يجب خلق طريقة لكي نستهلك ما هو محلي بخلق بطاقة وفاء مثلا لكل من يشتري مقدار 5 كيلو من منتج ما، والسادس يكون دون مقابل.

أيضا بالنسبة لعرض البضائع - سيدي الوزير - حين أذهب لشراء البطاطا التي وصلت إلى 100 دج، يجب بأن تكون العقوبة القصوى مع لهؤلاء التجار، فعندما أشتري 4 كيلو من البطاطا، أجد نفسي قد اشترت كيلوغرامين من التراب، دفعت ثمن كيلوغرامين من التراب مقابل 100 دج، هذا أمر غير طبيعي! وحتى من جانب النظافة فهي غير نظيفة! وهؤلاء التجار طغوا...

هذا ليس بالأمر السهل، صحيح أن هناك جهودا تبذل من طرف مصالحكم، لكن يجب أن تكون جهود أكثر من هذا.

يجب أن نكون «دون قلب» مع هؤلاء التجار، غير الشرفاء مع أنفسهم أولا ثم مع المواطنين، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح دراجي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على هذا التعقيب.

السيد الوزير: كلمتان فقط سيدي رئيس الجلسة.

فيما يخص - السيد دراجي - قضية دورات المياه، ليست في طريق بجاية فقط أو في المطعم الذي ترتاده، عندنا مشكل وطني فيما يخص دورات المياه، وهذا معروف، أينما تذهب في المطارات، في المحطات، في كل المطاعم، حتى في الجزائر العاصمة، مشكل النظافة مشكل وطني، مشكل تحسيس المواطن وتحسيس التجار وليس فقط التجار، بل حتى الفنادق، والمؤسسات والمطارات، هذه قضية تحسيس وتربية وطنية أيضا.

أما فيما يخص الكلام عن حرية التجارة، لأننا عندما



- بيع معظم المنتوجات الفلاحية في غير موسم جنيها، أي موسم الخريف الذي يشهد قلة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- نقص في إنتاج مادة البطاطا لهذه السنة، مقارنة بالسنة الماضية، مما أدى إلى ضعف في الكمية المخزنة لتغطية فترة التلاحم (سبتمبر - نوفمبر).

- اختلال التوازن بين العرض والطلب.

- مضاربة وجشع بعض التجار الانتهازيين.

- ظاهرة السوق الموازية الموجودة خارج نطاق رقابة أعوان وزارة التجارة.

وفي مواجهة هذه الوضعية، اتخذت وزارة التجارة، بداية من تاريخ 05 نوفمبر 2014، جملة من التدابير الاستثنائية للحفاظ على استقرار السوق، تتمثل أساسا في تنصيب خلايا لليقظة على المستوى المركزي، الجهوي والولائي، تتكفل بالمتابعة اليومية لتطورات السوق وكذا تكثيف مراقبة غرف التبريد وأسواق الجملة والتجزئة للخضر والفواكه.

حيث سجلنا، بداية من اتخاذ هذه الإجراءات الاستعجالية إلى غاية نهاية شهر نوفمبر الفارط، تفتيش أكثر من 2260 غرفة تبريد بهدف مراقبة عمليات تخزين المنتوجات الفلاحية، لاسيما مادة البطاطا، حيث تبين أن أغلب المنتوجات المخزنة تدخل في إطار نظام ضبط المنتوجات الفلاحية واسعة الاستهلاك (SYRPALAC)، مع تسجيل ما يقارب 9400 تدخل على مستوى أسواق الجملة، سمحت بالكشف عن حوالي 300 مخالفة، وكذا قرابة 38000 تدخل على مستوى أسواق التجزئة، أسفرت عن معاقبة أكثر من 1400 مخالفة تمت متابعة مرتكبيها قضائيا.

أما بالنسبة للتدابير والإجراءات العادية التي اتخذتها وزارة التجارة، في إطار برنامج عملها العادي لمحاربة ظاهرة المضاربة وضبط السوق الوطنية، فنذكر من أهمها ما يلي:

1 - العمل على توفير هياكل تجارية ملائمة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من المواد، تتكفل بإنجازها المؤسسة العمومية لإنجاز وتسيير أسواق الجملة (MAGROS)، التي وضعت برنامجا يمتد إلى غاية أفق سنة 2016، يتضمن إنجاز 8 أسواق جملة للخضر والفواكه، تخصص كل من ولايات: عين الدفلى، معسكر، سطيف، قالمة، الجلفة، ورقلة، ميلة

ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتقدم بالسؤال الآتي نصه:

إن شبح ارتفاع أسعار الخضر والفواكه مازال يؤرق كاهل الأسرة الجزائرية، خاصة الطبقة ذات الدخل المحدود وحتى المتوسطة، وهذا الارتفاع عرفته كل الأسواق عبر مختلف ولايات الوطن منذ حلول السنة الجارية، وبهذا تزداد معاناة المواطن الجزائري.

معالي الوزير،

هل من إجراءات تقوم بها وزارة التجارة، قصد ضبط السوق وتنظيمه وسط مضاربة التجار وتسقيفهم للأسعار، حيث فاقت نسبة الزيادة في بعض المواد 100٪.

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود زيدان؛ الكلمة الآن للسيد وزير التجارة للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

مرة أخرى، السلام عليكم.

تجدد الإشارة في البداية إلى أن مصالح الرقابة التابعة لوزارة التجارة، تسهر باستمرار على محاربة الممارسات التجارية غير النزيهة، على مستوى مختلف أسواق الجملة والتجزئة، لضمان احترام النصوص القانونية من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وكذا محاربة مختلف أشكال المضاربة التي قد يلجأ إليها بعض المتعاملين، لاسيما عند حدوث اضطرابات في تموين السوق بالسلع والمنتوجات الأساسية.

وفي هذا السياق، سجلت مصالح الرقابة خلال 10 أشهر الأولى من السنة الحالية، أكثر من 50005 تدخل في مجال محاربة الممارسات غير الشرعية، تم خلالها معاقبة أكثر من 129000 مخالفة وتحرير ما يقارب 118000 محضر رسمي للمتابعة القضائية ضد المخالفين، مع الكشف عن رقم أعمال مخفي يقدر بأكثر من 44 مليار دينار واقتراح الغلق الإداري لأكثر من 9900 محل تجاري.

أما بخصوص الاضطرابات التي شهدتها سوق المنتوجات الفلاحية الطازجة مؤخرا، لاسيما بالنسبة لمادة البطاطا، فترجع إلى عدة أسباب من أهمها:

نحن من البلدان العالمية - ربما - الوحيدة التي تدعم هذه الأسعار.

كل أسعار المواد الأساسية مدعومة من طرف الدولة الجزائرية، وأنتم قد جاءكم قانون المالية، ولا حظتم الأموال الضخمة التي تدفعها ميزانية الدولة، من أجل حماية المستهلك والمواطن الجزائري.

سيدي رئيس الجلسة،  
هناك أمر آخر، لا بد أيضا أن نتفق بأننا في نظام اقتصاد السوق، ونظام اقتصاد السوق، الأسعار فيه تحدد بقانون العرض والطلب.

إذا كان العرض أكثر من الطلب فإن الأسعار تنخفض والعكس صحيح؛ هذه هي القاعدة الأساسية لاقتصاد السوق، إذن لا بد أننا نرجع - كما قلت في الأول - إلى الحل وهو في الاقتصاد الوطني، في نجاعة الاقتصاد الوطني والنهوض بالاقتصاد الوطني والحل ليس في التحكم الإداري للأسعار وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع آخر وهو قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد محمد بن طبة، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحو لي - معالي الوزير - أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

إن قناة وادي ريغ والممتدة على شريط طوله يقارب 170 كلم، بدءا من قرية «فوق» ضواحي ثفرت ولاية ورقلة ونهاية بشط ملغيغ نواحي لمغير، ولاية الوادي، تعيش وضعاً صعباً جداً، يتطلب تدخلا طارئا، وأثناء كتابة هذه السطور بلغت نسبة الامتلاء بها في بعض المناطق إلى 4/3، مما يشكل خطرا حقيقيا على المنطقة.

معالي الوزير،  
المشاكل التقنية التي تعانيها القناة تتطلب حولا جذرية

وبسكرة، من شأنها خلق من 20000 إلى 24000 منصب شغل دائم.

2 - تعزيز الموارد البشرية لجهاز الرقابة، من خلال فتح 7000 منصب مالي خلال الخماسي 2010-2014، لضمان أحسن تغطية وتأطير للسوق الوطنية.

3 - إنشاء لجنة مشتركة (تجارة - فلاحية) تقوم بمراقبة غرف التبريد، من أجل أكثر فعالية فيما يتعلق بعملية توزيع المخزون.

4 - تنظيم لقاءات تشاورية على المستوى المركزي، الجهوي والمحلي بين إدارات وزارة التجارة والاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، قصد القيام بعملية توعية وتحسيس التجار ووكلاء تجار الجملة، حول ضرورة احترام الأسعار ومحاربة التخزين العشوائي وغير المنتظم للمنتوجات الفلاحية.

وفي الختام، يجدر التأكيد بأن مصالح وزارة التجارة على كل مستوياتها، وبالتنسيق مع كل الجهات الفاعلة في مجال النشاط التجاري، تبذل قصارى جهدها في سبيل ضبط السوق ومحاربة كل الظواهر والممارسات السلبية التي تؤثر سلبا على أدائه، شكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمود زيدان هل لديه تعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمود زيدان: شكرا للسيد رئيس الجلسة.  
نشكر معالي الوزير على رده على هذا السؤال؛ لدي تعقيب بسيط - سيدي رئيس الجلسة - هو أنه لا بد من حماية المستهلك من الارتفاع الفاحش للمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والعمل على ضبط الأسعار ومراقبة التجار، للمحافظة على السعر المنطقي للسوق، لكي نخفف من معاناة المواطن والمحافظة على القدرة الشرائية.  
شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود زيدان؛  
الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد الوزير: بكل صراحة لست متفقا على قضية الارتفاع الوحشي لأسعار المواد الأساسية.

قليل عن القصور الكلوي يعني إذا كان نظام الصرف ليس عمليا، فسوف تتدهور»، فانتخدت مسؤوليتي وأمضيت على المقرر وأعطيت للديوان الوطني لسقي الأراضي إعانة مالية من الصندوق الوطني للمياه تفوق 200 مليار سنتيم، من أجل اقتناء العتاد وإنشاء وحدات صغيرة على طول القناة، لكي تتدخل دوريا، هذا من جهة، وأعطيت تعليمات على مستوى ولاية الوادي وورقلة، خصوصا ولاية ورقلة، لأن فيه كذلك صب المياه المستعملة في القناة، وهذا خطير! إذن، أنا مقبل - إن شاء الله - على زيارة ولاية ورقلة في الأيام المقبلة - إن شاء الله - وسأقف وأعطي الإعلان الرسمي لبداية التكفل بقناة وادي ريغ، وأرجع للملاحظة التي قدمتها في البداية أنا سألت في البداية وقيل لي لا يوجد قطاع مكلف بها، فهو ملكية دون مالكة، سألت قطاعي، فقيل لي ليست لنا وسألت قطاع الفلاحة نفس الشيء، والولايات نفس الشيء، بينما هذا الوادي هو الرئة التي تنفس منها كل وادي ريغ.

اتخذنا الإجراءات وسنلتقي - إن شاء الله - في الميدان في الأيام المقبلة - إن شاء الله - وسنعمل مع بعضنا لانطلاق عملية الصيانة لهذه القناة، وقد خصصنا له ميزانية التجهيز ما يقارب 500 مليار سنتيم، لكي يتم الاعتناء بها كما ينبغي؛ وإن شاء الله، وبهذه الإمكانيات وهذه الإرادة سنعطي الوجه اللائق لفائدة فلاحي المنطقة وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد بن طبة هل يريد التعقيب على جواب الوزير؟

**السيد محمد بن طبة:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ شكرا معالي الوزير.

والله قد أثلج صدري معالي الوزير بإجابته، وأقول له إن قناة وادي ريغ قد مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى، كانت هذه القناة عندما تقف عندها، نرى الماء ونرى الرمل الذي تحت الماء، وكنا نسبح فيها وكنا نصطاد منها السمك، فكانت هي مكانا للراحة والسياحة، بالإضافة إلى كونها تعمل، فهي رئة وادي ريغ.

جاءت المرحلة الثانية، إذ أصبحت تصب فيها مياه التطهير وترمى فيها الزبالة - أكرمكم الله - ثم انسدت من جراء القمامة وتراكم الأحجار، يعني حين كتب هذا

وعميقة، عوض تلك الحلول الآنية، المنتهجة في السنوات الماضية والتي لا تحل المشكلة إلا جزئيا ليعود الوضع كما كان وأصعب.

معالي الوزير،

لقد وعدتم بالوقوف عليها ميدانيا، نأمل أن يكون ذلك قريبا، وما هي الحلول التي ترونها للقضاء على هذا المشكل الخطير وإنقاذ المنطقة من كارثة حقيقية معالمها بدأت تتجسد؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التبجيل والتقدير والاحترام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية للرد على السؤال فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** بسم الله والصلاة والسلام

على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حقيقة، السؤال الذي طرح هو سؤال هام جدا، وأشكر العضو على اهتمامه بقطاع الموارد المائية، لاسيما في مجال الصرف وصيانة القنوات المهيكلية في مجال الري.

حقيقة يوجد مشكل وادي ريغ، كنت قد تنقلت منذ أكثر من سنة تقريبا إلى المكان وذهبت من وادي سوف إلى ورقلة والذي يمتد إلى أكثر من 170 كلم، وكان في حالة يرثى لها، أنا أتفق معك مائة بالمائة في هذا الجانب.

أنا شخصيا كوزير للموارد المائية، سألت: هذه القناة هي تحت تصرف من؟ تحت سلطة من؟ لم أجد جوابا، اتخذت مسؤوليتي لما رجعت إلى العاصمة وأمضيت مقررًا وكلفت الديوان الوطني لسقي الأراضي بتسيير واستغلال وصيانة هذه القناة، فلما اتخذت هذا القرار، كان على أساس قناعة، إذ كيف لا نتدخل ولا نأخذ بعين الاعتبار هذه القناة وهي بمثابة رئة الوادي؟! وحين تنقلت هناك تحدثت معي إنسان كبير في السن وقال لي كلمة لها عبرة كبيرة، قال لي: «سيدي الوزير إن النخيل، كما كنا نتحدث منذ

تعبر وسط المدن وتصب في الشواطئ، لا يزال يمثل وضعية مثيرة للقلق، تتطلب برنامجا محددا لربط البيئة مع نوعية الحياة ويمكننا أن نذكر بعض الحالات التالية:

- في ولاية عنابة كمية كبيرة من مياه الصرف مختلطة مع المواد الكيميائية الصناعية، مازالت تصب في واد سيبوس يوميا، وهذا بالرغم من وجود محطة لعاليق لتصفية المياه التي تبدو غير كافية لكل الولاية.

- واد الصمام بولاية بجاية، لا يزال يتلقى يوميا كمية كبيرة من مياه الصرف غير المعالجة.

- مازالت مياه واد الحراش تحتوي على نسبة مئوية من الزئبق، تتجاوز المعايير الدولية، علما أن الوزارة وضعت نهاية سنة 2014 كآخر أجل لتنظيف وادي الحراش نهائيا. - في ولاية وهران، ملايين من الأمتار المكعبة من مياه الصرف تصب سنويا في البحر.

أسئلتني حول هذا الموضوع هي كالتالي:  
- إلى أين وصل البرنامج الوطني في إنجاز المحطات لمعالجة وتطهير المياه القذرة، لكي لا تصب في الأودية والشواطئ إلا المياه المعالجة مستقبلا؟

- هل نأمل رفع التحدي لتنظيف الأودية الملوثة نهائيا، لتصبح أودية لا تصب فيها إلا مياه الأمطار أو المياه المعالجة؟  
تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير الفاضل، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم، زميلي في الحكومة، وزير التجارة، السيدات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة ممثلو الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، الشكر موصول إلى السيد العضو، محمد الطيب العسكري على اهتمامه بقطاع الموارد المائية، لاسيما في الجانب المتعلق بتطهير المياه المستعملة.

السؤال، قلت بلغت أماكن منها ثلاثة أرباع، لكن لما ذهبت إلى أماكن أخرى وجدتها قد فاضت، إذن فهي تعيش خرابا، وجواب السيد معالي الوزير قد أثلج صدري، وأفيدكم أن هناك شطرا ربما لما تذهب لن تراه وربما لن أكون هناك، خاصة المار ببلدي نزلة، فهذا الشطر أتمنى أن تقف عنده وهو الشطر المار بين بلدية نزلة وتبسست التابعين لدائرة تقورت، الشطر هذا ستقف عنده وسترى، وإن شاء الله سأكون معكم في الميدان.  
بارك الله فيكم وشكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ فعلا من شبح الأسعار إلى إثلاج الصدور، هذا شيء جميل! الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: والله ليس بتعقيب، أنا أقول فقط لكي يطمئن الجميع، أنه في ولاية ورقلة هذه المسألة أخذت بعناية كبيرة، وإن شاء الله سترون في الأشهر المقبلة سنغير تدريجيا وجه هذه القناة، حتى تصبح تؤدي وظيفتها كما ينبغي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقي دائما مع قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة، السادة معالي الوزراء الأفاضل، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، أعضاء أسرة الإعلام، أيها الحضور الكريم.

طابت جلستكم والسلام عليكم.  
سؤال شفوي موجه إلى وزير الموارد المائية، ويتعلق الأمر بمكافحة تلوث الأودية التي تعبر وسط المدن وتصب في الشواطئ.

يسعدني أن أطرح عليكم سؤالاً شفويا، هذا هو نصه: إن التلوث البحري من خلال بعض الأودية الملوثة التي

والثمين الفلاحي لأوحال التطهير، المنتجة عن طريق هذه المحطات والمقدرة بـ 400000 طن سنويا.

هذه الديناميكية في الاستثمارات، المنجزة في مختلف البرامج خلال العشرية الأخيرة، هي نتيجة الدعم القوي من طرف الدولة، بالخصوص عن طريق التمويل لمنشآت التطهير وكذا شبكة الصرف الصحي، بغلاف مالي يقدر بـ 900 مليار دينار، ترجمت بنتائج هامة، مما سمح برفع نسبة الربط من 7٪ إلى 89٪، هذا المجهود في معالجة مياه الصرف الصحي وجمع المياه المستعملة، سيتم مواصلته في إطار المخطط التنموي المقبل 2015-2019. الأهداف هي:

- رفع نسبة الربط الوطني بشبكة الصرف الصحي إلى 96٪ وكذلك رفع قدرة معالجة المياه المستعملة عن طريق ما يفوق 300 محطة، مما يسمح برفع نسبة التصفية من 50٪ حاليا إلى 70٪ من قدرات المحطات المنجزة مع انتهاء هذا البرنامج.

فيما يخص المدن المذكورة في تساؤل العضو المحترم، أي وهران، عنابة، بجاية والجزائر، أخبركم بصفة موجزة بوضعية معالجة مياه الصرف الصحي وجمع المياه المستعملة في كل وحدة منها.

بالنسبة لمدينة وهران، نحيطكم علما أنه قد تم إنجاز محطتين لتصفية المياه المستعملة، الأولى في مدينة وهران، وهي من أكبر المحطات المنجزة عبر التراب الوطني، دخلت في الخدمة في شهر ماي 2009، وهي موجهة لتصفية المياه المستعملة لصالح بلديات كل من وهران، بير الجير، السانية، سيدي الشحمي والكرمة، والثانية في مدينة عين الترك التي دخلت حيز التشغيل في سبتمبر 2009 وهي موجهة لتصفية المياه للأحياء التالية: كاب كالفون، فراوسن، الدالة والأندلسيات، هذه الجهود ستدعم بإنجاز محطات أخرى في بلدية بطيوه والتي عرفت انطلاق الأشغال بها؛ وبالنسبة لولاية بجاية، أخبركم أنها استفادت من 3 محطات لتصفية المياه المستعملة، وهي متواجدة بمدينة بجاية، وهي: سيد علي البحر، أوقاس وسوق الإثنين وتوجد بها محطتان في طور الإنجاز، متواجدة بمدينة أقبو وسيدي عيش.

بالنسبة لمدينة عنابة، تم تشغيل محطة تصفية المياه بمدينة عنابة شهر جويلية 2010، مخصصة لتصفية مياه عنابة والبونوي.

فيما يخص الجزائر العاصمة، توجد حاليا محطتان خاصة

ردا على السؤال الموجه إلينا، أخبركم، سيدي رئيس الجلسة، سيداتي سادتي أعضاء المجلس الموقر، أن تطهير المياه المستعملة يعد من أولويات قطاع الموارد المائية منذ عدة سنوات؛ وقد خصص لهذا الأمر عدة برامج خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى 2014، ترجمت بنتائج من حيث التكفل بتجميع مياه الصرف ومعالجتها:

1 - في مجال الربط بشبكات الصرف الصحي، النسبة الوطنية بلغت 89٪، بينما كانت قبل سنة 2000، 72٪. للتنبؤ بالمجهودات المبذولة في هذا المجال، فإن التقارير الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الجزائر، باتت اليوم من البلدان الإفريقية القليلة، التي حققت هدف الألفية السابع، من أجل التنمية الريفية إلى تقليص عدد السكان غير الموصولين بشبكات وخدمات التطهير.

2 - فيما يخص معالجة مياه الصرف الصحي، فإن ما تم من استثمارات، سمح لبلادنا بامتلاك أجهزة حديثة، لمعالجة المياه المستعملة بمقدار 850 مليون م<sup>3</sup> سنويا عن طريق 165 محطة تطهير بينما كان لا يتجاوز 90٪ م<sup>3</sup> سنويا في عام 1999.

ومن المقرر لاستكمال البرنامج الحالي في أفق 2016، أن يرتفع هذا الرقم إلى 1020000 م<sup>3</sup> سنويا عن طريق 285 محطة.

فيما يتعلق بحماية الشواطئ من مياه الصرف الصحي، فهي كذلك من الانشغالات الكبرى لقطاع الموارد المائية، بحيث قمنا بإنجاز برنامج استثمار كبيرة، يهدف إلى معالجة مياه الصرف الصحي قبل رميها إلى البحر، وهذا من خلال إنجاز عدد معتبر من محطات تطهير المياه، حاليا هناك 49 محطة من بين 165، منجزة عبر التراب الوطني، مخصصة لتطهير المياه التي تصب في الشواطئ، هذا ما سمح بإعادة فتح عدد كبير من الشواطئ، كانت ممنوعة للسباحة في كل من الجزائر العاصمة، عنابة، بجاية وهران وغيرها.

لهذه الإنجازات تأثير بالغ في مجال الصحة العمومية، لأن تشغيل شبكة تجميع ومعالجة المياه المستعملة في الوسط الحضري والريفي، صاحبه على الدوام تراجع واضح للأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

وفضلا عن تحسين جودة معيشة المواطن، تساهم أحجام المياه المسترجعة هذه في تطوير النشاط الزراعي، مما يسمح بإعادة استعمال المياه المطهرة بما يقرب 100000 هكتار،

يتسنى لنا استعمالها في سقي الخضروات، ومحيط وهران، سيستفيد من هذه المعالجة إن شاء الله بأكثر من 8000 هكتار وذلك بداية من السداسي الثاني من السنة المقبلة. هذه بصفة موجزة الإجابة على تساؤلاتكم المطروحة، حول البرنامج الوطني الذي تم إنجازه أو الذي هو في طريق الإنجاز، في مجال معالجة وتطهير مياه الصرف الصحي، وأشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد محمد الطيب العسكري:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ وأشكر معالي الوزير على كل هذه المعلومات القيمة التي تعطي لنا نظرة شاملة حول الوضعية الحالية والمستقبلية وتسجل بكل موضوعية تفاؤلا مستقبلا، فقط أريد أن أقول إن الأودية التي ذكرتها لازالت ملوثة، وبالمعلومة الدقيقة حسب ما قدمتم لنا، فقد وصلنا إلى 50٪ من تطهير المياه المستعملة، ونأمل دائما المزيد، لأننا وصلنا إلى مرحلة أننا نكتفي بالشيء الكامل، وهذا طموح كل جزائري وهذا يدخل في إطار نوعية الحياة.

الجزائر تبذل مجهودات كبيرة جدا، نحن نشجع قطاعكم على بذل مجهودات أكثر لرفع التحدي لأنه تحدي فعلا.

وكما قال زميلي مسبقا، كنا نصطاد السمك في وادي سيوس، لا أذكر السنة، كان ذلك في الماضي، الآن أظن أن الكارثة الكبيرة هي المناطق الصناعية التي تجاور مثلا ولاية عنابة وولاية الجزائر في ضواحي الحراش، ووادي السمار ولاية بجاية كذلك وولايات أخرى، ما أريد قوله هل لنا الحق أن نضع العربة قبل الثيران، بمعنى أنه حين يحدث تزييف، يجب أولا إيقافه ثم معالجة الجرح.

وما دام أن المؤسسات الصناعية لازالت ترمي المواد الكيميائية أو الفضلات الصناعية، في نفس الوقت الذي نباشر فيه عملية التطهير، فإن الظاهرة تبقى كما هي، في الحقيقة يمكنها أن تنقص، ولكن أظن أن البرنامج لا بد أن يتم كلية؛ وموضوع تلوث وادي سيوس الذي أعرفه جيدا من ناحية الدراسة العلمية، أصبح موضوعا كلاسيكيا

بالمياه التي تصب في وادي الحراش، الأولى ببراق، موجهة لتصفية المياه المستعملة في الجزائر، كذلك برج البحري، عين البنيان حيث أشغال التوسيع وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى 75٪، والثانية برغاية، موجهة لتصفية المياه المستعملة في بلدية الرغاية، الرويبة، هراوة، برج الكيفان، المرسي وعين طاية؛ إضافة إلى هاتين المحطتين، تتوفر الجزائر العاصمة على محطتين أخريين، الأولى موجودة في بني مسوس وتجمع مياه 7 بلديات، حيث بلغت نسبة الإنجاز في أشغال التوسع بها 40٪، والثانية توجد بزرالدة وهي في طور الإنجاز وينتظر تسليمها في السداسي الأول من سنة 2016.

زيادة على ذلك، توجد دراسات لإنجاز محطتين من أجل تصفية المياه الناتجة عن المناطق الصناعية لبابا علي وجسر قسنطينة والحراش ووادي السمار، بهدف حماية وادي الحراش في إطار البرنامج الخماسي (2015-2019)؛ فيما يخص المدن المذكورة، يعني وهران، الجزائر العاصمة عنابة وبجاية، سيتم دعمها في معالجة مياه الصرف الصحي وجمع المياه المستعملة على غرار جميع المدن الساحلية وتخص المدن التالية:

ولاية بجاية: هناك توسيع لمحطة بجاية كذلك تيشي، وادي ريغ، خراطة، رنقايت، أميزور، صدوق، لسيينا وأملو.

ولاية عنابة: هناك توسيع لمحطة عنابة، القنطرة، ذراع الرئيس، برحال ومجاز غسول.

ولاية وهران: وادي تليلات، قديل وبتليليس؛ ولتحسين مستوى معالجة المياه لوادي الكرمة تم انطلاق دراسة بالتعاون مع أمريكا، باستعمال المعالجة الثالثة حتى يتسنى لنا استعمالها في سقي الخضروات، لأن المياه المطهرة لحد الآن في كل المحطات في الجزائر، تشغل بالتطهير من المستوى الثاني، لكن سنطلق في عدة محطات أين سندخل المعالجة الثالثة، حيث بدأنا في براق وكذا في وهران، في إطار التعاون مع أمريكا، الدراسة تمت على ما يرام من أجل إدخال المعالجة الثالثة، لأن المعالجة الثانية، حسب ما تلميه المنظمة العالمية للصحة، تستعمل في الفلاحة وتخص الأشجار والحبوب فقط، بينما المعالجة الثالثة يمكننا أن نستعملها في الخضروات من دون مشكل.

ولتحسين مستوى معالجة مياه محطة الكرمة تم انطلاق دراسة تعاون مع أمريكا، باستعمال المعالجة الثالثة، حتى

البحر الأبيض المتوسط.  
والله إشكالية الأودية هي معضلة، لكن في هذه السنوات الأخيرة، بدأت العناية بها و- إن شاء الله - ستشهدون خلال السنوات القادمة القليلة النتائج التي ستبرز في الميدان، كوادي الحراش، الذي مستوى تلوثه أكثر من سيبوس وأكثر من الصومام... إلخ، لكن إن شاء الله سنظهره نهائياً ويصبح قابلاً للملاحة على طول 6 كيلو مترات.  
بالنسبة للمناطق الصناعية، هناك عمل مشترك مع وزارة البيئة حتى نتحكم في هذه الظاهرة، لأنها حقيقة مشكل، لكن بالنسبة لوادي الحراش نؤكد أن هناك محطتين كبيرتين في وادي السمار وبابا على ستنطلقان في سنة 2015 وستقومان بمعالجة وادي الحراش نهائياً من مصادر التلوث الصناعي، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً سيدي الوزير؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها.  
أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا لنا جملة من الانشغالات، عبر آلية الأسئلة الشفوية.  
الشكر موصول أيضاً إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة؛ شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخامسة عشرة صباحاً

للأساتذة والطلبة بجامعة باجي مختار بعنابة، هناك دراسة مؤخراً، عبارة عن خلاصة لمذكرة ماجستير أو دكتوراه، تقول بخطورة الوضع على مستوى الجهة، لأنها منطقة فلاحية والسقي يأتي من وادي سيبوس رغم تلوثه، وكذلك بالنسبة للمياه الجوفية يعني خطورة التلوث فقد يمس تلك المياه الجوفية، مما يمثل خطورة على نوعية حياة للمواطن؛ وأنا أؤمن كل الجهود المبذولة من طرف الوزارة وهذه حقيقة لا ينكرها أحد، نحن نطلب فقط أن يجسد البرنامج الوطني ميدانياً في الأجال المحددة له.

الآن نتكلم عن أواخر 2015، هل أواخر 2015 هي السنة التي نقضي فيها نهائياً على ظاهرة التلوث؟ وشكراً ونتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم النبيلة.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة مجدداً للسيد الوزير للرد على التعقيب فليتفضل.

السيد الوزير: شكراً سيدي رئيس الجلسة؛ حقيقة أنا كنت قد أشرت إلى هذا الرقم 50٪، في البداية يظهر أنه رقم غير كاف، لكن لما نظر إلى الشوط الذي قطعه الجزائر في هذا المجال، فهو شوط كبيراً جداً ويقتدى به؛ أنا حضرت منابر دولية ووجدت أنه يقتدى به، لأنه قبل سنة 2000، إذا تكلمنا عن المحطات الصناعية في الجزائر كلها، كان عندنا 07 محطات وأغلبها لا يشتغل.

فيها التي كانت تسير من طرف مؤسسة المياه وفيها ما كانت تسير مباشرة من طرف البلديات، قلت أغلبها لا يشتغل، بمعنى أنه كل المياه المستعملة تقريباً كان يتم صرفها في الطبيعة.

الشيء الذي قمنا به من تلك الفترة إلى اليوم أنا اعتبره خطوة جبارة قامت بها الجزائر في هذا المجال، وكما جاء في تدخلنا فاليوم عندنا تصور سليم - إن شاء الله - وتخطيط سليم ولدنا مخططات رئيسية في جميع الولايات، وضعنا الأولويات ونوي - إن شاء الله - بعد إنجاز المخطط الخماسي المقبل أن نصل إلى 70٪ من معالجة المياه المستعملة، حتى نحقق هدفنا المخطط له في سنة 2020 وهو «الصفو» حتى يخلو البحر من المياه الملوثة نهائياً، لأننا ملزمون نحن كذلك - كما تعلمون - باتفاقية برشلونة التي تحت على عدم تلوث

ثمن النسخة الواحدة  
12 دج

الإدارة والتحرير  
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف  
الجزائر 16000  
الهاتف: (021) 73.59.00  
الفاكس: (021) 74.60.34  
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 28 ربيع الأول 1436  
الموافق 18 جانفي 2015

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587